● أخبار قصيرة

أردوغان: الديمقراطية الليبرالية تمر بأزمة خطيرة

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن "الديمقراطية الليبرالية التي كانت تمثل الأيديولوجية الأكثر جاذبية في القرن الماضي دخلت في أزمة خطيرة".

جاء ذلك في كلمة ألقاها أردوغان عقب اجتماع الحكومة التركية في أنقرة، الاثنين، حسبما ذكرت وكالة أنباء "الأناضول" التركية.

وأضاف: "الانتخابات الأخيرة في ألمانيا أثبتت أن اليمين المتطرف بدأ بملء الفراغ الذي نشأ في ديمقراطيات أوروبا".

وكانت قد تغلبت كتلة الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ الاتحاد الاجتماعي المسيحي بقيادة السياسي الألماني، فريدريش ميرتس، على منافسيها في الانتخابات الألمانية الأخيرة، وحصلت على ٢٨,٦ في المئة من الأصوات، ونالت بذلك حق تشكيل الحكومة الألمانية الجديدة.

ترامب: ليس لدى بوتين مشكلة بإرسال قوات أوروبية إلى أوكرانيا

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن نظيره الروسي فلاديمير بوتين سيقبل بوجود قوات حفظ سلام أوروبية في أوكرانيا، ضمن إطار صفقة محتملة لإنهاء الأزمة هناك.

وقال ترامب "نعم سيقبلها... لقد طرحت عليه هذا السؤال. انظر، إذا أبرمنا هذه الصفقة، إنه لا يتطلع لشن حرب عالمية".

وجاءت تصريحات ترامب للصحفيين في بداية اجتماع في البيت الأبيض الاثنين مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وذلك في الذكرى السنوية الثالثة للحرب في أوكرانيا.

مصادر إعلامية: طاجيكستان توقف نشاطات أحمد مسعود

ذكرت مصادر إعلامية أن طاجيكستان منعت استمرار وجود وأنشطة أحمد مسعود وعمه وبقية مرافقيه في "دوشنبه".

كما أعلنت المصادر الإعلامية الطاجيكية أن مسعود الشاب اختار لندن كمقر إقامة جديد له، وهو الآن يقيم في هذا البلد ويمارس أنشطته من هناك.

يُقال إن طاجيكستان، باتفاق مع الهيئة الحاكمة في أفغانستان وبسبب تركيزها على القضايا الأمنية والتنموية، منعت استمرار وجود مسعود ونشاطاته في البلاد. هذا الإجراء يوضح بجلاء مساعي طاجيكستان للحفاظ على الاستقرار والأمن على حدودها ومنع أي توتر قد ينجم عن أنشطة معارضي طالبان.

في ظل عدم قدرتها على الوقوف بوجه روسيا لوحدها

أوروبا في أزمة حقيقية

الوفاق / في خضم التطورات المتسارعة على الساحة الأوكرانية، تتجلى التحديات الاستراتيجية والعسكرية التي تواجه القارة الأوروبية بشكل غير مسبوق. وفي الوقت الذي تشهد فيه المنطقة تحولات جيوسياسية عميقة، تبرز أسئلة جوهرية حول قدرة أوروبا على تحمل الأعباء العسكرية والاقتصادية المتزايدة في ظل التغيرات السياسية في الولايات المتحدة والموقف الروسي المتشدد. هذه الديناميكيات المعقدة تضع صناع القرار الأوروبيين أمام معضلات حقيقية تتطلب إعادة تقييم شاملة للقدرات والخيارات المتاحة.

عدم قدرة أوروبا على تلبية طلب زيلينسكي

أكد الجنرال الإيطالي جورجيو باتيستي في مقابلة مع صحيفة "كوريري ديلا سيرا" أن الدول الأوروبية غير قادرة على إرسال ٢٠٠,٠٠٠ جندي إلى أوكرانيا كما طلب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي. يقع عبء دعم أوكرانيا على بروكسل حيث بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالفعل عملية إنهاء المساهمة الأمريكية في الحرب، لكن الاتحاد الأوروبي لا يملك القوة العسكرية أو الاقتصادية لدعم البلاد بمفرده.

وقال القائد السابق لقوة الرد السريع التابعة للناتو ورئيس اللجنة العسكرية للجنة الأطلسية الإيطالية الحالي أن إرسال ٢٠٠,٠٠٠ جندي إلى أوكرانيا يعني مشاركة ما لا يقل عن ٦٠٠,٠٠٠ جندي، مع الأخذ في الاعتبار التناوب الضروري كل ستة إلى ثمانية أشهر. وتعترف الصحيفة أن هذا "يتجاوز قدرات" الاتحاد الأوروبي، حتى مع مشاركة المملكة المتحدة، نظراً لأن الحكومات الأوروبية تحتاج إلى ضمان الأمن القومي ومواصلة المشاركة في المهام الدولية.

وقال باتيستي: "يمكن لكل دولة كبرى إرسال حوالي ٥,٠٠٠ جندي إلى أوكرانيا؛ ربما فرنسا قليلاً أكثر." ووفقاً للجنرال الإيطالي، يمكن للدول الغربية تجميع قوة قوامها ٦٠,٠٠٠ جندي (٢٠,٠٠٠ في ثلاث فترات)، لكن هذه القوات ستكون كافية فقط للدوريات. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر "تشتت" القوات على طول خط جبهة واسع.

"الاستنتاج واضح: أي مبادرة عسكرية في أوكرانيا لا يمكن أن تنجح إلا بدعم الولايات المتحدة. لكن هنا تدخل السياسة. يكرر دونالد ترامب أنه لن يرسل حتى جندي مارينز واحد إلى جبهة دونباس،" كما خلص الجنرال.

التحذيرات الروسية

ما لم يسلط عليه باتيستي الضوء هو أن أي نشر للقوات الأجنبية سيؤدي إلى تصفيتها. وقد حذرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، ونائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري ميدفيديف، ووزير الخارجية سيرجي لافروف بشكل متكرر من أن نشر القوات الأجنبية سيجعلها "هدفاً مشروعاً" للجيش الروسي.

رغم التحذير المشؤوم، أصر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في يناير على أن الغرب يحتاج إلى إرسال ٢٠٠,٠٠٠ من ما يسمى بـ"قوات حفظ السلام" إلى أوكرانيا لحل النزاع. وقال "٢٠٠,٠٠٠، إنه الحد الأدنى. وإلا فلا شيء"، مضيفاً أن "أوروبا يجب أن تؤسس نفسها كلاعب قوي وعالمي، لا غنى عنه."

موقف ترامب والمفاوضات مع روسيا

قرر ترامب بدء محادثات مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين لمحاولة التوصل إلى حل سياسي للصراع الأوكراني، الذي أججته إدارة بايدن السابقة وشركاؤها الأوروبيون منذ أن أطلقت موسكو عمليتها الخاصة في فبراير ٢٠٢٢.

مع تقدم المحادثات وعلنية المكالمات، تتوقع أوروبا تكرار فترة ترامب الأولى في البيت الأبيض: موقف أكثر انعزالية يفرض على الأوروبيين مسؤولية أكبر عن الدفاع وأمن منطقتهم، مع تحمل تكاليفهم الخاصة.

تحديات كثيرة

تهدف تحركات ترامب إلى إظهار أن الولايات المتحدة لديها مسؤولية ووزن أكبر في التفاوض بشأن الصراع الأوكراني في هذا الوقت. من الآن فصاعداً، سيواجه الأوروبيون التحدي الكبير المتمثل في إظهار القوة والوحدة لوضع مطالبهم على الطاولة.

أوروبا، التي أضعفتها تكاليف دعم أوكرانيا والعقوبات ضد روسيا، تواجه تحديات في الرد مباشرة على الولايات المتحدة لعدم إدراجها من قبل ترامب في المفاوضات. الانقسامات الداخلية تجعل العمل الموحد صعباً، مما يضعف موقف التكتل.

تعاني أوروبا الآن بشكل كبير لدعم نظام كييف. كان هناك مساعدات عسكرية وتأثيرات اقتصادية، مثل أزمة الطاقة بعد العقوبات ضد روسيا. ساهمت الولايات المتحدة بشكل كبير. ومع ذلك، في ظل إدارة ترامب الجديدة، لم يعد هذا الدعم موجوداً. هناك حديث كثير عن استخدام الأصول الروسية المجمدة لتخفيف نفقات أوروبا، لكن هذا الخيار معقد من الناحية القانونية.

خلافاً لما كان يُعتقد في مارس ٢٠٢٢، عندما أصبح الصراع أكثر حدة، من الملاحظ أن تماسك الناتو، مثل توليد وحدة أكبر وكفاءة أكثر، الذي كان متوقعاً بسبب الصراع الأوكراني، جاء بشكل أقل من النتيجة المتوقعة.

مستقبل العلاقات الأوروبية-الأمريكية

على الرغم من تزايد عدم الثقة بين واشنطن وبروكسل، فإن الانتقال إلى أوروبا مستقلة تماماً سيكون بطيئاً، نظراً لعدم وجود بنية تحتية دفاعية موحدة والخلافات السياسية الداخلية. عودة ترامب إلى الرئاسة الأمريكية تجبر أوروبا على إعادة النظر في اعتمادها الاستراتيجي على واشنطن. ستعتمد قدرة التكتل الأوروبي على الاستجابة لانسحاب واشنطن من أوكرانيا على وحدته والاستثمار في الاستقلالية، في حين ستقع تكاليف دعم أوكرانيا بشكل رئيسي على الأوروبيين.

ومع ذلك، يبدو أن الأوروبيين لم يستيقظوا على واقع الوضع. قالت الدبلوماسية الأوروبية البارزة كايا كالاس بوهم لموقع يوراكتيف في ١٨ ديسمبر، "يمكن للأمريكيين أن يجتمعوا مع من يشاؤون، ولكن لكي ينجح أي اتفاق سلام بشأن أوكرانيا، يجب أن يشمل الأوروبيين وكذلك الأوكرانيين."

وأضافت "إذا تم الاتفاق على صفقة لا نوافق عليها، فستفشل ببساطة، لأنه لن يتم تنفيذها."

ومع ذلك، كما أوضح الجنرال الإيطالي، لا تملك أوروبا القدرات على خدمة أوكرانيا بالطريقة التي يطلبها زيلينسكي، مثل توفير ٢٠٠,٠٠٠ من ما يسمى بقوات حفظ السلام. هذا يجعل أي تصريحات من كالاس وزيلينسكي حول الحرب غير ذات صلة وهو بالضبط السبب في تجاوز ترامب وبوتين كييف وبروكسل في مفاوضاتهما لإنهاء القتال.

أوروبا، التي أضعفتها تكاليف دعم أوكرانيا والعقوبات ضد روسيا، تواجه تحديات في الرد مباشرة على الولايات المتحدة لعدم إدراجها من قبل ترامب في المفاوضات

ألمانيا.. دراسة تفند الرواية حول العلاقة بين الهجرة وازدياد الجرائم

تُظهر نتائج الدراسة الجديدة لمعهد البحوث الاقتصادية الألماني (ifo) أنه، خلافاً لبعض المخاوف السياسية، لا توجد علاقة مباشرة بين الهجرة وارتفاع معدلات الجريمة.

وتبين هذه الدراسة أن المهاجرين أو اللاجئين ليس لديهم ميل أكبر لارتكاب الجرائم. فالتحليل الجديد، الذي أُجري باستخدام إحصاءات الجريمة الألمانية من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، لا يُظهر أي علاقة بين نسبة المهاجرين في منطقة ما ومعدل الجريمة فيها.

وأفادت دويتشه فيله أن المهاجرين عادةً ما يعيشون في المناطق الحضرية حيث تكون الكثافة السكانية أعلى، والحياة الليلية أكثر نشاطاً، ويتواجد المزيد من الأشخاص في الأماكن العامة.

هذه العوامل تؤدي بشكل عام إلى ارتفاع معدلات الجريمة في هذه المناطق، لكن لا يوجد فرق بين المهاجرين والألمان في هذا الصدد. بمعنى آخر، المناطق التي تسجل معدلات جريمة أعلى بين "المهاجرين" هي نفسها التي تسجل معدلات جريمة مرتفعة بين الألمان.

وأشار الباحثون إلى أنه في المناطق ذات البنية التحتية الأفضل، والوضع الاقتصادي الأكثر استقراراً، والتواجد الأمني المكثف، تزداد احتمالية ارتكاب الجرائم (بغض النظر عن جنسية الأشخاص).

كما أشار الباحثون إلى أسباب أخرى توضح لماذا يظهر المهاجرون بشكل مبالغ فيه في إحصاءات الجريمة: ذكرت الدراسة أن المهاجرين عادةً ما يكونون أصغر سناً وأغلبهم من الذكور، لكن الباحثين أكدوا أن هذه العوامل لها تأثير أقل في حدوث الجريمة.

تتعارض هذه الدراسة تماماً مع الروايات السائدة في النقاشات السياسية الحالية في ألمانيا التي تربط الهجرة بزيادة الجريمة. فخلال المناقشات الأخيرة في البرلمان الألماني حول تقييد الهجرة، ذكر بعض السياسيين الهجرة كسبب رئيسي لزيادة جرائم مثل الاغتصاب والعنف.

الهجمات التي نفذها مهاجرون في ميونخ وأشافنبورغ وماغديبورغ، والتي تم نشر تقارير كثيرة عنها، أججت هذه الرواية الشائعة.

عادةً ما تُنشر مثل هذه الروايات بشكل متطرف في وسائل الإعلام والفضاء السياسي، لكن البحوث الإحصائية لا تؤكد مثل هذه العلاقة.

وصرح باحثو معهد (ifo): "حتى بالنسبة للجرائم العنيفة مثل القتل أو الاغتصاب، لا تُظهر هذه الدراسة أي علاقة إحصائية بين زيادة نسبة الأجانب أو اللاجئين ومعدل هذه الأنواع من الجرائم."

وقال جان فيكتور عليبور، أحد باحثي هذه الدراسة، لدويتشه فيله إن هذه النتائج قد ثبتت في العديد من البلدان. لكن الجديد في هذه الدراسة هو استخدام البيانات المحلية ودراسة الاختلافات الإقليمية، مما أدى إلى تحليل أكثر دقة.

كما تشير هذه الدراسة إلى الفجوة بين الإدراك العام للهجرة والحقائق القائمة، وتوضح أن المستوى التعليمي للمهاجرين غالباً ما يتم التقليل من شأنه. كما أشار عليبور إلى تأثير وسائل الإعلام في تشكيل المواقف السلبية تجاه المهاجرين، قائلاً إن هذه الوسائل عادةً ما تبالغ في تغطية الجرائم المرتبطة بالمهاجرين.

وقال: "هذا يجعل الخطر الأمني يرتبط غالباً بالهجرة، والآن لدينا المزيد من الأحزاب والفاعلين السياسيين الذين يحاولون استغلال الخوف القائم لتحقيق مكاسب سياسية."

كما قال ديرك باير من جامعة العلوم التطبيقية في زيورخ إن دراسات أخرى أظهرت وجود أسباب عديدة تجعل المهاجرين يظهرون بشكل أكبر في إحصاءات الجرائم الشرطية: على سبيل المثال، يبدو أنه في الحالات التي يكون فيها المجرم والضحية كلاهما ألمانيين، تحدث اتهامات أقل مقارنة بالحالات التي يكون فيها المجرم مهاجراً والضحية ألمانياً.